الحكم الصالح من منظور قيمي

عمران محمد المرغني

قسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة الزيتونة

تاريخ الاستلام 2023/11/26 omranaljd@gmail.com

المستخلص:-

الحكم الصالح يعتبر من المصطلحات الساسية الحديثة التي تناولها الفكر السياسي المعاصر، وأن كانت هناك دراسات كلاسيكية تطرقت إلى الحكم الصالح أو الحكومات الصالحة في توصيفها للنظم السياسية، إن الحكم الصالح يستوجب وجد قيم سياسية فاعلة تدل عليه وتعتبر سمة من سماته، ومكوماناً من مكوناته، فالمواطنة والروح المدنية والسماح السياسي والانتماء السياسي، متى وجدت ضمن مضامين التقافة السياسية لمجتمع ما، فأنه من البديهى إن نطلق على ذاك النظام بإن حكمه صالحاً ورشيداً، وفي حالة غيابها يكون المجتمع مجتمعًا استبداديًا مهما كان نوع نظام حكمه، سعت الدراسة لتقديم رؤية لتلك القيم ووضعها تحت المجهر لوصفها وتجليلها، ليتسنى لاى مهتم التعرف بكل يسر على أنواع الحكم الصالح أو الحكم غير الصالح من خلال دراسة بعض تلك القيم.

الكلمات الرئيسة. الحكم الصالح، المواطنة، السماح السياسي، الروح المدنية، الانتماء السياسي.

1:- المقدمة

لقد أرست الفلسفة الارسطية مبادئ للحكم الاصلح والامثل متجاوزة بذلك المفاهيم الديمقراطية التي لطالما تحدثت بها الاثنيون الاوائل، كما أنها انتقدت حكم الفلاسفة التي جاءت بها الفلسفة الافلاطونية في الجمهورية، وجاءت موافقة لما جاء به أفلاطون في كتابه السياسي، وهي أن هناك حكومات جيدة وحكومات سيئة، فبالرغم من اختلاف أشكال تلك الحكومات، فالملكية

والارستقراطية والديمقراطية جيدة مادامت تؤطر بأطر الدستور، أما في حالة غياب تلك الدساتير فهي حكومات فاسدة ولا تصلح لحكم البشر.

وبالنظر إلى الادبيات المعاصرة ليست تلك المعارضة للديمقراطية، بل وحتى تلك التي تعتنق الديمقراطية وترى بأنها الامثل للحياة، يجدون بأن في الديمقراطية ملأً بالتناقضات وأنها جلبت الكثير من المشكلات الاجتماعية الخطرة التي تهدد البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات البشرية، كما أن ظهور مصطلح الحكم الصالح في أدبيات السياسة يشير وجوبًا إلى وجود مؤسسات دستورية في الجانب الرسمي، ووجود مؤسسات غير رسمية كمؤسسات المجتمع المدني، بالتالي نسعي في هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مصطلح الحكم الصالح وبعض المؤشرات القيمية التي يمكن في حالة وجودها داخل مجتمع ما أن نطلق عليه مجتمع ذو حكومة صالحة أو مثلى.

2:- مشكلة الدراسة:-

هذه الدراسة تسعى إلى إيجاد مقاربات تنظرية تفسيرية وصفية وتحليلية لتلك المقزمات القيمية للحكم الصالح، مما تقدم يمكن صوغ مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:- ماهي المرتكزات والمنطلقات الفكرية التي يبني عليها الحكم الصالح ؟.

3:- فرضية الدراسة:-

ومن خلال ماتقدمة الدراسة من تساؤل حول المقومات القيمية للحكم الصالح فإن فرضية الدراسة يكون مفادها:- تمثل المقومات والمنطلقات القيمية لأى حكم صالح الرافد الاصيل للوصول إلى الحكم الامثل والاصلح للمجتمعات البشرية".

4:- أهمية الدراسة:- تتمحور أهمية الدراسة في جانبين أحدهما نظري والاخر موضوعي عملي، فمن الناحية النظرية فإن الدراسة تركز على القيم السياسية المشاركة ودورها في بناء الدولة الصالحة، الامر الذي يجعل من الدراسة اضافة نظرية جديدة في موضوعات وأدبيات الحكم الصالح، أما من الناحية العملية الموضوعية فإن الدراسة تمثل اثراء لموضوعات الحكم الصالح داخل الاوساط الليبية الاكاديمية، وملأً للفراغ الاكاديمي لمثل هذه الموضوعات.

5-أهداف الدراسة:- تهدف هذه الدراسة إلى:-

- وصف المقومات الثقافية للحكم الصالح.
- تحليل القيم الثقافية المشكلة لاي حكم صالح.

6:- منهجية الدراسة:-

أ. **المناهج والمداخل:** -تستخدم الدراسة العديد من المناهج كالوصفي والتحليلي وكذلك الاقتراب الثقافي القيمي.

ب. التعريفات الاجرائية:-

1- **المواطنة:** - هي ذلك السلوك الرفيع الذي يهدف إلى تغليب المصلحة العامة على الاعتبارات الشخصية، وارتقاء إلى مستوى الفعل والممارسة في الحقوق والواجبات ضمن بيئة من الحياة المشتركة في كل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واحترام الآخر وقبول التنوع وفق حقوق قانونية ودستورية يتم الالتزام بها من قبل الحاكم والمحكوم.

2 - **السماح السياسي:**- هو عملية التنسيق التي يفرضها النظام السياسي والضوابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع، بغية توفير الحد الأدنى من القيم التي تكفل التضامن والتعايش السلمي الهادفة إلى المحافظة على التنوع الثري والتعدد الخصب، لأجل بقائه واستمراره والوصول بالمجتمع إلى قيام الحكم الصالح الصالح.

3 - **الروح المدنية:** - هي السلوك المدني الذي يحكم العلاقات التفاعلية داخل المجتمع فيما بين أعضاءه، على أساس من الثقة والاحترام المتبادل بينهم والمساواة والندية.

4 - **الحكم الصالح:**- هو الكيفية الأنجع التي يشرك في أدائها كافة التنظيمات والمؤسسات والذي يكفل تكافؤ الفرص والتمكين والمساواة، ويسمح بالتدفق الحر للمعلومات ويخضع فيه كافة أفراد المجتمع باختلاف صفاتهم للمساءلة، بغية تحقيق الصالح العام.

5-**الانتماء السياسي:**- الانتماء هو ظاهرة اجتماعية تعبر عن موقف الفرد سالبًا أو ايجابيًا، فكلما كان الانتماء لصالح المجتمع ككل في كافة المجالات كان انتماءً صالحًا، أما إذا كان الانتماء للمصالح الشخصية يكون انتماءً قاسدًا.

6- تقسيمات الدراسة:-

قسمت الدراسة إلى اربع مباحث وتليهم خاتمة تضم ابراز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، حبث يتناول المبحث الاول:- الاطار النظرى للحكم الصالح. بينما المبحث الثاني: - الحقوق والواجبات "المواطنة". في حين المبحث الثالث: - الروح المدنية "التمدين المجتمعي". اما المبحث الرابع: - السماح السياسي "قبول التنوع والاختلاف". المبحث الخامس: -الانتماء السياسي.

7:- الدراسات السابقة:-

رغم الكم الهائل من الدراسات التي تتناول الحكم الصالح من زاوية الفساد والشفافية والمساءلة إلا إن الدراسة من منظور قيمي تكاد تكون قليلًا بالتالي نعرض للدراسة التالية التي تحتوى في جانب منها على الحكم الصالح من منطور قيمي.

- دراسة :- نادية مصطفي واخرون والموسومة ب"دوائر الانتماء وتأصيل الهوية حيث تناولت مفهوم الانتماء ودوائره المتحاضنة وعلاقته بالمواطنة والعروبة والاسلام، 2013، وكذلك امكانية تقديم مقترحات لبناء الدولة في مصر بعد تورة يناير. ركزت الدراسة على الانتماء والربط بين الهوية والانتماء وتوصلت إلى نتيجة مفادها بإن هناك إزمة انتماء.

المبحث الاول:- الاطار النظرى للحكم الصالح.

تشير أغلب الأدبيات التي تدرس وظائف الدولة التي تدور حول ما بنبغي أن تقوم عليه الدولة من منظور الفلاسفة المتاليون، أصبحت من الموضوعات شبه كلاسيكبة، وحيث أن القرن الواحد والعشرين قد واكب جل التطورات التي تطرأت على الفكر السياسي في كافة مناحي الحياة، فإن الأمر يستوجب وضع الدولة تحت المجهر البحثي مجددًا وتفكيكها وإعادة تركيبها لكي تتكيف مع متطلبات التقدم التقني والمعرفي المتسارع، وحيث إن الفكر السياسي شهد عدم نجاح التنمية في الدول الاشتراكية، كما شهد ويشهد الأزمات الخانقة التي تمر بها الدول الراسمالية من جانب أخر، (هرست،2001،ص11).

وعلى الرغم من ذلك، تعتبر الدولة هي الكيان الامثل لكل التنظيمات الاقتصادية والسياسية للوحدات السياسية في العالم، لها مؤسساتها ودينمايتها الخاصة والمتنوعة سواء المحفزة والمعززة للانتماء أو تلك الداعمة للفردانية والخصوصية، ومع أن الدولة بالشكل الذي يعرفه علم السياسية المعاصر هي في الغالب منتج سوسيواقتصادي وسياسي أوربي بالمقام الأول، إلا أن الدولة

المعاصرة طبعت تاريخ الجماعات الإنسانية المختلفة وخاصة منذ التوسع الأوربي للدولة الوطنية ليشمل العالم كله تقريبًا، (الجداري،2008، ص11).إن ذلك يبدو أكثر وضوحًا وخاصة بعد تعرض الكثير من القيم المرتبطة بالتنظيم الإجتماعي لتغيرات جذرية وصراع حاد قاد الدولة إلى الموقع المركزي في دائرة النشاط الإنساني وتمثلاته المختلفة، الدولة المعاصرة بهذا المعنى عبرت عن مركزة النشاط الإنساني وحدوده وعرفت آفاقه، غير أن حتمية التطور كانت دائمًا تمس الدولة كظاهرة، والدولة كديناميه، والدولة كإطار للنشاط الكلي (المرجع السابق،ص12).

في هذا الخضم من الموجات المتسارعة من التقدم التكنولوجي والتقني يشهد علم السياسة ميلاد مفهوم الحكومة ليعبر عن توصيف معين لطبيعة الدولة في عصر العولمة، باعتباره مفهومًا جديد يشق طريقه ضمن منظومة شبكة المفاهيم السياسية المتعارف عليها.

إن الحكم على الحكومات في كونها جيدة أم فاسدة لا يمكن أن يقيد بمؤشرات محددة كالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والمشاركة وغيرها من المؤشرات التي تعتبر حسنة من الناحية النظرية، حيث يوجد هناك حكومات فاعلة ولكنها ليست ديمقراطية، كما أن هناك حكومات ديمقراطية أو أنها تدعي الديمقراطية، ولكنها غير فاعلة، فالنظام الديمقراطي وإن لم يؤد إلى نتائج تحقق قدرًا متزايدًا من المساواة والعدل والإنصاف، حينئذ تصبح الديمقراطية شكلاً أجوفًا ولعبة في يد القوي ضد الضعيف ينخر فيها الفساد ويصبح العادل المستبد مطلبًا جماهيريًا، وهذا يقود بطبيعة الحال إلى التقسيم الأرسطو طاليسي الذي يقسم الحكومات إلى حكومات صالحة وأخرى فاسدة من الناحية الكيفية، أما من الناحية الكمية فقسمها إلى ملكية مستنيرة وتقابلها المستبدة والأرستقراطية وتقابلها الأوليجاركية والديمقراطية تقابلها الغوغائية(سباين،1971،ص ص42-60).

بناء على ماسبق، يمكن القول بوجود خصائص رئيسية مشتركة للحكم غير المستبد في العالم المعاصر تتمثل في قيام مؤسسات مجتمعية قوية يسودها التوازن فيما بينها، وذلك من خلال شبكة متينة من علاقات الضبط الرقابة والمساءلة، وتضمن فعالية الضبط شفافية الحكم، الأمر الذي ييسر المساءلة، بما يضمن تقديم المصلحة العامة وسموها على الاعتبارات الشخصية، الحكم الصالح عمل يشترك في أدائه العديد من التنظيمات التي توجد بينها قدر من الاعتماد المتبادل والتي

تنسيق فيما بينها وتتعاون أو تتصارع وتتنافس لتحقيق مصالحها الجزئية أو الفرعية في إطار الحركة الكلية للنظام في مجموعه (سالمان، 2000، ص، 4)، فالحكومات في الدول المتقدمة والنامية تواجه مشاكل ذات طبيعة معقدة وذات طابع يصعب على الحكومات بمفردها أن تسيطر عليها أو أن تحلها، وبالتالي فإن دراسة الحكم أو إدارة المجتمع والدولة لم تعد قاصرة على دور الحكومة وأسلوب الإدارة الحكومية، بل اتسع ليشمل دراسة العديد من التنظيمات في إدارة شؤون المجتمع والدولة، (المرجع السابق، ص 56).

قدم البنك الدولي تعريفًا للحكم الصالح مفاده أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية" (شعراوي، 1999 ص ص 111-112)، حيث أكد البنك الدولي على استخدام القوة كمصطلح بشمل كلًا من النفود والسلطة، كما أنها معبرتنا على الادارة والحكم في أسلوبها الرسمي وغير الرسمي، الامر الذي يفتح المجال للفاعلين الرسمين وغير الرسمين كالحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني للقيام بأدورهم، الفاعلة داخل الدولة.

ومن خلال تعريف االبنك الدولي يتضح جليا ان للحكم الصالح ثلاثة أبعاد ترتبط كل منها بالاخرة ومتمثلة في البعد السياسي والبعد التقني والبعد اقتصادي اجتماعي حيث ارتبط السياسي بشريعة السلطة وتمثيلها، اما التقني فختص بنشاط الادارة العامة وفاعليتها وكفأيتها، أما الاقتصادي الاجتماعي فتمثل في طبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ومدى تأثيرها على حياة الافراد الاجتماعية في مختلف دروب الحياة داخل المجتمع وخارجه. (كريم 2004 ص، 41).

الحكم الصالح هو الحكم الذي يمتاز بجملة من الامور الاخرى كالمشاركة والمساءلة والشفافية والذي يكون منصفاً وفعالاً ويدعم سيادة القانون، ويضمن وضع الأولويات الاقتصادية والسياسية على أساس توافق آراء واسعة النطاق داخل المجتمع، حيث تمثل هذه الخصائص مثاليًة لم يحققه أي مجتمع بشكل كامل، فإنه من الافضل على المجتمعات أن تحدد السمات الاكثر أهمية وتعمل على تطبيقها على أرض الواقع لتحقيق أكبر قدر ممكن من مصالح الشعب، فالحكم الصالح حسب برنامج الأمم المتحدة يستوجب توافر الاتي، (المرجع السابق ، ص ص، 47-48) المشاركة في التصويت لكل افراد المجتمع، والذى يضمنه وجود أطر قانونية تؤمن العدالة والمساواة

بين المواطنين، والشفافية في التدفق الحر للمعلومات، الاستجابة في تلبية الحاجات المجتمعية، والتوفيق بين المصالح المتضاربة لافراد المجتمع وتحقيق الرفاه لهم، والخضوع للرقابة، والقدرة على تنفيد المشروعات، ووضع الاستراتيجيات لتنمية المجتمع وقدرته البشرية.

إن الحكم الصالح الرشيد هي دولة القانون التي يتساوى أمامه مواطنوها فتتوسع خيارتهم وتفتح آفاقهم، والمناخ الديمقراطي هو الذي ينمو فيه المجتمع المدني ومؤسساته، والذي هو أداة المشاركة وفضاء القوى الفاعلة والمنشطة لوعي المجتمع وطموحاته وآماله، وهو الذي يضمن عدم تهميش أي فئة من فئات المجتمع لأنها توفر تكافؤ الفرص والتمكن والمساواة لجميع مواطنيها.

وبناء على ماسبق. فإن توفر هذه المؤشرات في أى دولة، فإنه يمكننا أن نصف هذه الدولة بأنها تتميز بحكم صالح، سواء أكانت تنتهج نهجًا ملكيًا أو أرستقراطيًا أو ديمقراطيًا، وبالتالي الحكم الصالح لا ينجح إلا في ظل المناخ الديمقراطي، وهذا الأخير الذي يعتبر كيانًا أجوفًا إن لم يكن من ضمن مكوناته، المواطنة،الروح المدنية، السماح السياسي، الانتماء السياسي، وعليه يستوجب الوقوف على هذه المفاهيم بهدف الوصول إلى أهم معالم الحكم الصالح، وجعله إطارًا مرجعيًا يمكن أن يطلق على أي نظام سياسي بأنه يتميز بحكم صالحا أم لا.

المبحث الثاني:- الحقوق والواجبات المواطنة.

المواطنة في الفكر الاغريقي القديم ارتبطت بالولادة للأفراد، أما الرومان فقد أوجدوا تصنيفًا تدريجيًا لها كمواطن ونصف مواطن ومواطن اتحادي، وبالوصول إلى حركة الاصلاح والتنوير الاوربي التي خلقت احساسًا جديدًا بها منافية للتناقض الذي كان سائدًا في تلك الحقبة بين السادة والعبيد والذي استمر حتى اندلاع التورة الفرنسية التي رسخت مبادئ السيادة الشعبية الفاعلة وسيادة القانون، والتي بها أصبح كل مواطن على استعداد للاعتراف بكرامة وانسانية كل مواطن اخر،(سباين،مرجع سبق ذكره،ص42).

والمواطنة من المفاهيم المعقدة والشاملة ودات البعد التاريخي ولها أبعاد متنوعة ومتعددة، فمنها ماهو سلوكى تقاعلى ومنها ماهو وسيلة وغاية، ومنها ما هو قانونى أو مادي، فالمواطنة ترتبط ارتبط مباشر وتتاثر تاثير قوى بمدى الرقي الحضاري للمجتمعات ونضجها السياسي، وكذلك

المتغيرات العالمية الكبرى، ذات العلاقة بوعي المواطنين وادركهم للحقوقهم وواجباتهم والدافعة إلى ممارستهم السياسية الفاعلة.

تشير دائرة المعارف البريطانية إلى المواطنة بأنها علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق فيها، كما تؤكد دائرة المعارف البريطانية أن المواطنة تدل ضمنا على مرتبة من الحرية مع ما يصحبها من مسؤوليات، وأنها تسبغ على المواطن حقوقاً سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة (Bitanica,2005,p115).

يتم القيام بواجبات المواطنة ضمن مناخ من الحياة المشتركة للوصول إلى المشاركة السياسية الفاعلة وخلق بنى وسيطة تقوى العلاقة وتسد الفجوة بين الحكام والمحكومين والمواطن ودولته وتضمن حقوق الاسر والمجتمعات المكونة للدولة للوحدات السياسية، والمحافظة على النظم الاخلاقية والقيمية وخلق الاحساس بالمصير المشترك المؤسس على العدالة والمساواة وقبول الاختلاف والتنوع، فبناء المجتمعات الفضلة لايمكن ايجادها إلا من خلال شبكة من القيم السياسية الفاعلة والمؤسسات التطوعية والتي بهما بستطيع المواطنون تحقيق رفهمهم وتقدمهم في كل زمان ومكان. (إيبر لي، 2003، ص ص 14-16).

مفهوم المواطنة شهد تطورًا نوعيًا وكميًا، فاتسعت دائرة المواطنة وتطورت آليات ممارسته وزاد تأثيره على ارض الواقع عندما أصبح جميع االافراد دون تمييز، يتمتعون بحق المشاركة الفاعلة في التاثير على السلطات التشريعية وكذلك التنفيدية، بذلك تجاوز مفهوم المواطنة جوانبها السياسية الكلاسيكية ليصبح أكثر عمقًا وتاثيرًا في كل مناحي الحياة المجتمعبة الاقتصادية والاجتماعية والتقافية والمدنية، وذلك كله جاء نتيجة للديناميات المجتمعية التي دفعت بالمجتمعات البشرية لتحقبق مزيدا الرفاه الاجتماعي.

ففي الفكر الفردى الليبرالي الكلاسيكي والذي يرى أن حقوق الأفراد وحرياتهم ترتبط ارتباط مباشر مع كل فرد في المجتمع مع قليلاً بطاعة القانون كالالتزامات الاساسية واجبة التطبيق لاستمرارية المجتمع وديمومتيه، فالليبرالية كفلسفة سياسية تجعل من الحقوق الفردية أولوية عن المجتمع والدولة معا، ألامر الذي يعطي للفرد حرية ونطاق أوسع للفاعلية داخل المجتمع، ومن منظور الرؤية الاشتراكية، يقدم رؤية مختلفة إلى حد كبير، حيث يعطي المجتمع أولويتنا

عل الافراد، فالمجتمع ألامثل من خلال ما يقدمه هذا المذهب يبني من خلال الفعل الجماعي والتعاون المتبادل بين أفراده، كما يعطي المذهب الاشتراكي صلاحيات أكثر للفرد باعتبار أن الحقوق المجتمعية هي حقوق رئيسة، وأما حقوق الافراد فهي تانوبة وتابعة، وبالنطر إلى الرؤية التي تقدمها ليبرالية العدالة الاجتماعية فهي رؤية اجتماعية في نطاق واسع ولكنها لا تخرج عن المنطلق الفكرى الليبرالي الذي يمجد الفرد، وبذلك تكون دبمقراطية اجتماعية على نطاق اوسع من الفكر الليبرالي الكلاسيكى، فهي تعتبر رؤية توفيقية تتعامل مع توسيع الحقوق ومداها بحيث لاتتنازل عن الحقوق الفردية بل تعيد تنظيمها داخل المجتمع، لكى تتوافق كل الفئات وتنعم بمزيد من الذة وتقليل من الالم، (سباين مرجع سبق ذكره، ص170) .

أن التاصيل النظرى السابق لأنواع النطريات الثلاثة مثلثها حكومات معاصرة ففي الولايات المتحدة الامريكية في أغلب الرئاسات الجمهورية كانت الرؤية الفلسفية للحكم مأخودة من التقليد الليبرالي الكلاسيكي، أما عند الديمقراطين ففي الغالب كانت الرؤية الليبرالية المحدتة هي المرجع للسياساتها في الحكم، وبوصول بيل كلينتون إلى رئاسة الولايات المتحدة اتنهج مذهب العدالة الاجتماعية في سنوات حكمه، وهذا المذهب شائع عند الدول الاسكندنافية.

فعلى الرغم من كل التباين بين الرؤي الفلاسفية الثلاث فإن المواطنة تبقى هي المعيار واالأساس المرجعي لها، فهي تؤسس نوعًا من الاتفاق والاجماع داخل المجتمع على أسس التفاهم من أجل تحقيق السلم الأهلي، وذلك لتضمنها المساواة بين أفراد المجتمع كله دون الالتفات إلى الاصول الاتنية أو الانتماءات الطائفية، والحد من التفاوتات المجتمعية والمشاركة الفاعلة داخل المجتمع سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، فالمجتمع الديمقراطي حسب رولز هو عبارة عن نظام تعاونى بين مواطنين احرار متساوين يشعرون بالأمن والأماني وضمان حقوقهم الفردية والجماعية والشعور المشترك بانهم لبينات كيان واحد.

والمواطنة قيمة سياسية تستوجب الاعتراف بالقانونين الحاكمة للأفراد داخل المجتمع، وكذلك الاعتراف بالدستور كقوانين ناطمة للعلاقة التي تحكم الحكام بالمحكومين، فالمواطنة تعمل على تنمية التعاطف الاجتماعي بين أفراده، وأن برامجها تسعى إلى تقوية البنى الوسيطة داخل المجتمع كمؤسسات المجتمع المدني فهي الرابط الحقيقي لكل فئات المجتمع دون التميز بين

الفقراء والاغنياء ليعملوا جميعًا كشركاء في بناء وتجديد المجتمع المحلى، (إيبر لي، مرجع سابق ذكره، ص، 69).

ان المواطنة تفترض وجود صفات أساسية في التكوين التقافي للمواطن فمن ناحية إذا كان المواطن عالمًا بحقوقه وواجباته، سواء كانت مدنية أم سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم تقافية، فإنه من الطبيعي بسعى حتيتنا لتحقيقها وعدم التنازل عنها، ومن هنا تبدأ عملية الاهتمام بالمجتمع داخل أفرده وتصبح مشاركته السياسية فاعلة، أما من الناحبة الاخرى اذا افتقر الفرد إلى احساسه بالمواطنة وأن هناك حدود تفصله بين المشاركة الفاعلة وبين مايجرى داخل المجتمع سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا فعندئد يصيح غير مبالي لا بحقوق ولا بواجبات، فهناك سلطة تأمر وشخص ينفد وليس مواطن، فعند فقد المعرفة المواطنية عند الافراد تأفل الحرية وتصبح التقافة داخل المجتمع تقافة سياسية رعوية، (المرجع السابق،ص70).

ومن جانب أخر فان المواطنة ترتبط ارتباط وتيقًا بالهوية وكافة البنى الاجتماعية والديمقراطية الفاعلة، فمن غير المعرفة الحقة بالمواطنة تصبح المجتمعات مجتمعات رعوبة لا مشاركة، فالوعي المواطني يحقق حماية وضمان للفرد وتحيقيقًا لحقوقه والزاما لواجباته، كما أن المواطنة الإيجابية أو المتساوية يعتبر مصطلحًا مرادفًا لمصطلح حقوق الإنسان فهو شديد الالتصاق به وهو يخرج من بين تنائه، فالافراد داخل المجتمع خلقوا متساوين في الحقوق والواجبات ومن بين تلك الحقوق حقهم في الحياة الكريمة والحرية والسعادة،(الشميري، المرجع السابق، ص ، 229).

المبحث الثالث:- الروح المدنية (التمدين المجتمعي).

حتى أواخر القرن الثامن عشر كان يخلط بين الروح المدنبة ومصطلح الحضارة، إذ كان الكتاب الانجليز يستخدمونها للدلالة على مفهوم واحد وهو المجتمع المتمدن والمتحضر، والذي هو نقيض المجتمع البربري الهمجي، فالروح المدنية هي التي تحول المجتمع من حالة الهمجية إلى حالة التحضر وهي تعني في المقام الأخير احترام مشاعر الآخرين الشركاء في الوطن (بطرس، هويدا،1998،ص29).

حيث عرفها اروين بأنها الاحترام الأصيل لحقوق وكرامة كل الشركاء والزملاء في المجتمع، وأن العلاقة بينهم تقوم على المساواة في التمتع بالحقوق، والمحافظة على فهم ومعاييرها التي تنظم العلاقة بين أفرادها، حين أن زوباخ يزيد على الانتقال من حالة الهمجية إلى حالة التمدن أخري عدة شروط منها الالتزام السياسي والقدرة علي العيش في حياة مشتركة يسودها الإخاء (رومان، عدلى، 2000، ص، 191).

فالروح المدنية تمثل الضابط الاجتماعي وهي التي تحكم العلاقات التفاعلية داخل المجتمع وتحكمه، حيث بقصد بها ممارسة سياسة الندية والمساواة في التعامل بين أفراد المجتمع مادام جمبعهم ينتمون إلى كيان سياسى واحد ويشتركون في شعور واحد بالمواطنة دون النطر إلى تنوعاتهم وانتماءاتهم السياسية، أو الدينية أو الاثنية، فكافة النظم والقوانبن تقوم علي ضرورتين الخاص، العام فترتبط الضرورة الخاصة بالمصلحة الخاصة، أي أنها تتجه بنفعها نحو الذات، أما الضرورة العامة فترتبط المصلحة العامة أي أنها تتجه بنفعها نحو الذات والغير في آن واحد، والروح المدنية تقوم بخلق تكامل بين الضرورتين، وبذلك تكون الروح المدنية من أهم مقومات الحكم الصالح، الذي يقوم على أساس تنوع في المصالح والنماذج والأهداف في إطار جماعة سياسية واحدة وشعور بالمواطنة، (المرجع السابق، ص ،31). فهذه الروح هي التي تحكم التفاعلات داخل المجتمع.

علاوة على ذلك، السلوك المدني الضامن لتوفير العلاقات الاجتماعية بين كافة أفراد المجتمع ككل بغض النظر عما بينهم من اختلافات وصراعات، وفي هذا الصدد، يشير، شيلز إلى أن الروح المدنية جزء من الوعي الاجتماعي بالذات لدى الجماعة السياسية كلها، والذي بمقتضاها يعتبر الفرد نفسه جزء من الجماعة، كما أنها تجنب المجتمع التفسخ وانتشار التطرف.

وبناء على ما سبق، فإن ثقافة الروح المدنية تعبر أساسًا على الحياة السياسية، المشتركة، هي قيمة تخلق الحضارة وتطور تقاليد ومعايير للعيش المشترك، وتشحد الجهود لمواجهة التهديدات المختلفة والتي تتمثل في البربرية واللاعقلانية والوحشية والعنف والتفكك الاجتماعي، كما أنها تعمل على خلق حوار مستمر داخل المجتمع فيما بين أعضاءه على أساس من الثقة والاحترام المتبادل بغض النظر عن الاختلافات بين الأفراد، أي القدرة على خلق مقومات الحياة المشتركة، (المرجع السابق، ص، 31).

وعلى نحو مماثل، يقدم شيلز امكانية غرس قيمة الروح المدنية والسلوك المدني لدى المواطنين سواء نخب أو جماهير، فهي قيمة مكتسبة يوفرها مناخ يستوجب على الافراد تشربها لكى بنعموا بالمجتمع الامثل الحياة السياسية المتحضرة، ومع ذلك كله لا تتوافر هذه القيمة عند كل افراد المجتمع وإن وجدت توجد بنسب متفاوتة، ومن خلال ذلك فإنه يقترح أن تتم تنمية هذه القيمة عند كبار موظفي الدولة ورجال القضاء والمشرعين والاكاديمين والصحفين وكل المؤترين في الحياة السياسية للمجتمع، ومن تم يتم نقلها إلى كافة أفراد المجتمع (Shills,1991,p7).

وبناء على ماسبق، يمكننا تقديم تعريف للروح المدنية والذي مفاده هي السلوك المدني الذي يحكم العلاقات التفاعلية داخل المجتمع فيما بين أعضاءه على أساس من الثقة والاحترام المتبادل بينهم والمساواة والندية.

ومن خلال التعريف الاجرائى السابق يتضح لنا أن الروح المدنية سابقة لأي عقد اجتماعي يقوم بين أفراد المجتمع، كما أنها هادفة إلى خلق وعي جماعي يربط بين أعضاء المجتمع كأساس للحياة المشتركة تسودها المواطنة والسماح السياسي، حياة تقبل بالتنوع والتعدد والاعتراف للأخر بحق الاختلاف، رافضة للتفسخ والتعصب السياسي الهادر للطاقات الإنسانية الخلاقة وبسب نزاعاته وخلافاته الداخلية ومشاحناته وعدواته الفئوية التي دافعها الانتقام والثأر والنكاية والحسد والغيرة، والوصول بالمجتمع إلى الحياة المثلى التي نادى بها فلاسفة الفكر السياسي على مر العصور وقيام الحكم الصالح، إلا إن الأمر لايقف عند هذا الحد، بل يستوجب غرس قيم أخرى مثل حرية الذات، وضبط الذات والعقلانية والانفتاح والتنوع الفكري وحرية الفكر وكل ذلك يدخل مسمى قيمة التسامح السياسي.

المبحث الرابع:- السماح السياسى(قبول الاختلاف والتنوع) .

يعتبر مفهوم التسامح السياسي وقبول الحق في الاختلاف من المفاهيم ذات المسيرة التاريخية الطويلة تتجاوز الخمسة قرون، حيث كان أول ظهور له كان في إطار الحروب الدينية التي اكتسحت القارة الأوربية في القرون الوسطى التي دمرت كافة مناحي الحياة، وقد ظهر مفهوم التسامح الديني في كتابات رجال الفكر السياسة والدين في ذلك الوقت باعتباره حلاً حتميًا وضروريًا لهذه الصراعات الدامية، حيث لا مفر من الاعتراف بالاختلاف الديني والمذهبي والاقرار

بحق أصحابه في الوجود والممارسة، ومع مرور الوقت تطور مفهوم التسامح ليمشل كافة أنواع الاختلاف الأخرى فلم يعد منحصرًا في التسامح الديني بل أصبح يحتل مكانًا بارزًا في مواثيق حقوق الإنسان الدولية خاصة السياسية منها والثقافية.

لقد أكد جون لوك على أن الناس الذين لا يسببون ضرراً للآخرين عند ممارسة دينهم يجب أن نتسامح معهم، وهذا الاحتراز واللطف يجب أن يستخدموه تجاه من لا يتدخلون في شؤون غيرهم، ومن يحرصون إلا على تمكنهم من عبادة الله بالأسلوب الذي يرونه مقبولاً أيًا كان رأي الناس فيهم، مادام الأسلوب مقبولاً لدى الرب وبمقتضاه يحتفظون بأعظم الآمال في الخلاص الأبدي، فالجميع أحرار فيما يرغبون في اعتقاده ماداموا لا ينكرون على الآخرين حقوقهم المدنية الأساسية (دبلو،2003،ص297).

أن التسامح هو قبل كل شيء اقرار بحق الآخرين في التمتع بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية المعترف بها عالميًا، والتسامح كقيمة ينبغي أن يأخذ بها ألافراد والجماعات والدول، فمن خلال التعليم في المجال التسامح السياسي يستوجب ان تكون نتائجه منافية من لايتعباد الاخرين واستبعاد اختلافتهم دافعًا إلى تنمية قدرات أفراد المجتمع ككل على استقلال الرأي والتفكير والنقد البناء وقبول الاختلاف والتنوع، ويجب أن يستهدف مقاومة تأثير العوامل المؤدية إلى الخوف من الاخرين واستبعادهم، ومساعدة النشء على تنمية قدراتهم على استقلال الرأي والتفكير والنقدي والتفكير الأخلاقي(مسيرة،2006، ص ،73).

ويختلف مفهوم التسامح قدبمًا وحديثًا، فبينما كان التسامح عند لوك بأن المجتمع السياسي لايقوم إلا بوجود قيمة التسامخ السياسي، أما بعد الثورة الفرنسية فإن المفهوم زاد من مقوماته لتشمل الحرية والمساواة والاخاء (رومان،هويدا، 2003، ص، 33)، ويعرف هيرسون وهوفستيتر التسامح السياسي بأنه استعداد المرء لتحمل آراء الآخرين وممارستهم كأحد أساسيات العقيدة الديمقراطية، كما عرفه شامير بأنه الاستعداد لتحمل جماعات أو أفكار يعارضها المرء والاقرار لها بالوجود ولأصحابها بممارسة حقوقهم السياسية التي لا تتمتع بشعبية أو تشذ عن القيم السائدة في المجتمع، كما عرفه كلًا من وسوليفان وبارنم بأنه اعتراف المواطنين بحق الجماعات المكروهة داخل المجتمع في التمتع بكافة الحقوق السياسية' ويذهب كريك إلى التعريف القاضي

بأنه الإستعداد لاحتمال الأشياء التي نعارضها والسماح بالتعبير عن الأفكار والمصالح التي تختلف معها، وكما يرى ديفيز أن توافر التنوع والتعدد في أنماط السلوك وطرق التفكير يجعل العالم أكثر ثراء في التفاصيل والاختيارات وبالتالي الممارسة الأوسع للحرية (المرجع السابق، ص ص192-195).

ويعد التسامح السياسي من أبرز مقومات الثقافة السياسية الفاعلة والمشاركة، والتي أن سادت في مجتمع ما كانت دافعًا لتأسيس حكم صالح رشيد، وحيث ما فقدت كانت دافعًا لفرض قيود على الحريات العامة ويقود إلى الاغتراب السياسي في مجتمعات العالم الثالث، ومن ناحية أخر كلما سادت الثقافة السياسية التي تعطي مساحات واسعة من التنوع السياسي للاتجاه نحو مزيدًا من التسامح السياسي وذلك لتعرض الفرد لعديد من الأفكار السياسية المتنوعة التي تمكنه من معرفة حقوقه وواجباته على الصعيد الفردي، وتجعل المجتمع يتجه إلى كتير من الديمقراطية على الصعيد المجتمعي.

ومما سبق يمكن تحديد مضامين التسامح في المجاورة والثقة، فالثقة أو المجاورة تعني التغيير في السلوك أو المعتقد بما يتوافق أو يتماثل مع الجماعة، بمعنى أخر فدخل المجتمع يوجد تأثيرًا على الفرد من قبل المجتمع، فهناك تأثيرًا على الفرد من قبل الجماعة، هذا التأثير الإجتماعي له شكلين فالأول تأثير المعلوماتي، حيث تتم مجاورة الآخرين بالإستجابة لما يحملونه من معلومات عن الواقع، وعلى أساس الاعتقاد في صحة هذه المعلومات من جانب من يسعى للمجاورة .

وفي هذا الصدد يذهب فوكوياما في كتاب الثقة إلى أن ثقافة الثقة هي الأساس في تقدم الأمم، فالمجتمعات القائمة على الثقة استطاعت أن تقطع أشواطًا بعيدة من التقدم في حين أن المجتمعات التي تقوم العلاقات فيها على الشك والريبة والتربص تكون غير قادرة على الخلاص من أوضاع الماضي ولا تستطيع أن تنطلق للتعامل مع العالم الجديد، أما الشكل الثاني فهو التأثير القيمي، وحيث إن التاثيرات القيمية ترتكز على الضوابط الاجتماعية التي هي محل التحكم في القيم الاجتماعية داخل المجتمعات فهي المحدد للقيود التي تفرض على افراد المجتمع وعلى حرياتهم السياسية لاجل بقاء واستمرار واستقرار المجتمع،(أبو عامود2001، ص ، 79).

فالثقة تعني قبول المواطنين بعضهم لبعض مما يختلفون معهم في الرأي، كما تؤكد على السلوك التعاوني بينهم، فالثقة كقيمة مكتسبة تأتى عن طريق الخبرة التاريخية التي بتعرض لها ألافراد وكذلك المتغيرات الانية بالبيئة الغنية بالتنوع السياسي تسهم في تجدر قيمة التسامح السياسي، هو قبول الاختلاف والتنوع، وتجعلهم عرضة لأفكار سياسية متعددة وتجعلهم منفتحين عليها، فهي ثقافة رافضة للتمركز حول الدات، وتجعل من المجتمع مجتمعًا قابل لاحتواء التنوع الترى والتعدد الخصب في أنماط الاستجابات.

وبناء على ما تقدم فاننا نخلص إلى أن التسامح السياسي هو عملية التنسيق التي يفرضها النظام السياسي والضوابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع بغية توفير الحد الأدنى من القيم التي تكفل التضامن والتعايش السلمي الهادفة إلى المحافظة على التنوع الثري والتعدد الخصب لأجل بقاء واستمراره والوصول بالمجتمع إلى قيام الحكم الصالح الرشيد.

المبحث الخامس:- الانتماء السياسي.

الانتماء السياسي يمثل الحاضنة ألام التي تشمل القيم السياسية كافة والمشكلة للثقافة السياسية لأي مجتمع سياسي، ومن تلك القيم يطهر الشكل الخارجي للانتماء سواء أكان ذاك الانتماء سالبًا أم ايجابيًا، فالعلاقة بين تلك القيم دائما تكون مطردة، والعلاقة بينهم دائما سببية، فكلما كانت القيم السياسية داخل المجتمع موجبة ودافعة الى الثقافة السياسية المشاركة، كلما كان الانتماء الـ سيا سي بناء موجبًا، وأن ذاك المجتمع الـ سيا سي سليمًا ومعافًا، وإن كانت القيم السياسية السائدة في المجتمع سالبة كان الانتماء السياسي معيبًا ومتدنيًا.

ويعرف الانتماء بأنه الانتساب الحقيقي إلى أمر معين فكراً وتجسده الجوارح، (الكراسنة، 2010، ص 51) أما الانتماء السياسي فإنه يعرف بالانتساب الحقيقي من الفرد لوطنه فكراً والذي تجـ سده الجوارح عملًا، فالتعريف يظهر أنه ثمة علاقة ترابطية بين الدولة والفرد، بالتالي فإنه يؤ سس لفكرة المواطنة من جانب، والانتماء كقيمة من جانب أخر، كما أنه يذكي فكرة الروح المدنية داخل أفراد المجتمع ككل، والانتماء هذا هو ما نصت عليه المادة الخامسة عشرة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمتضمنة بأن لكل فرد الحق في جنسية واحدة لا يجوز حرمانه من تغييرها أو تجريده منها بطريقة تحكمية.

كما أن الانتماء السياسي يعرف بأن الفرد قد يكون عضوًا في جماعة ولكنه لا يرتضى معاييرها والقواعد الناظمة لحياتها ولا يتواجد معها ولا يشاركها ميولها واهتماماتها، وبذلك يكون مرتبطاً معها شكلًا لا مضمونًا، وهنا يكون ارتباطه بالجماعة انتماءاً زائفاً، فانتمائه الحقيقي لجماعة أخرى أو زعيم أخر أو معتقدات أخرى.(طه، 1993، ص 119)

والانتماء السياسي لأي مجتمع سياسي يعتبر من أول التوجهات السياسية التي يتم اكسابها للفرد وأكثرها استقراراً وثباتاً، فالانتماء يكون في الغالب مصحوباً باحساس قوي بالولاء والمشاعر الايجابية تجاه المجتمع السياسي،(داو سون،1990،ص 67) بمعنى أن السلوك السياسي متجذرٌ في الطبيعة الانسانية، على الرغم من أن الدراسات السلوكية لم تبرز إلا مع الثورة السلوكية في أول الخمسينيات من القرن الماضي(مليكة، 1989، ص 213) ويرى روزنبرج بأن عدم المشاركة الفاعلة لكثير من أفراد المجتمع راجع إلى عوامل عدة من أهمها انخفاض الوعي بأهمية النشاط السياسي، كأن يرى الفرد أن النشاط السياسي مهدد لبعض جوانب حياته أو يؤثر على مكانته الاجتماعية، أي أن الفرد قد يرى أن اللامبالاة السياسية هي ألاسلوب ألاكثر ملاءمة له نتيجة ضغوط متعددة.(عبدالوهاب، 1999، ص32)

ويعتبر الانتماء السياسي أهم الانتماءات الاجتماعية إن لم يكن أهمها على الإطلاق، حيث أصبح الانتماء السياسي السمة الغالبة في الكثير من الدول الكبرى، التي تعطي أبناءها جنسية معينة ينتمون إليها، فيعرفه حسن منصور بأنه الانتماء الفعلي أو الواقعي الذي يعيشه الفرد والذي يربطه بالدولة التي يحمل جنسيتها، (منصور،1989،ص 145) فعجز الجماعة على تحقيق الاشباع لأفرادها يضعف انتمائهم لها، مما يؤدي إلى زيادة عجزها وضعفها وتفككها بالقدر الذي يهدد وجودها، والذي يدفع أفرادها إلى السعي نحو مصادر بديلة تتوجه إليها مشاعرهم الانتمائية، ولا يعني انتفاء الانتماء أو شحوبه بالضرورة يتجه ضد الجماعات، وإنما يعني الاغتراب عنها، وغلبة المشاعر الفردية الآنية لدى أفرادها، وما يصاحب ذلك من مشاعر السلبية واللامبالاة ونحوها. (فرج، 2006، ص21).

ويمكن تعريف الانتماء بأنه العلاقة الايجابية والحياتية التي تؤدى إلى التحقق المتبادل تنتفى منها المنفعة بمفهوم الربح والخ سارة، وترتقى إلى العطاء بلا حدود الذى ي صل ألى حد الت ضحية، ويتجلى الانتماء ب صورة عالية عندما يتعرض الوطن لأى اعتداء خارجي، والانتماء قد يكون طبيعي فطرى خا صة عند الإنسان العادي بفعل الوجود الإنساني وا ستمرار البقاء فى ظل الوطن و ضمن النظام الاجتماعي، وقد يكون انتماء عاطفيا تجاه موقف أو ظروف طارئة ، ولكن أرقى أنواع الانتماء هو الانتماء المنطقي الناتج عن المعرفة وإعمال العقل ، وذ سبة المنتمون منطقيا قليلة ولكنها دائما فاعلة ومؤثرة في حركة المجتمعات.

الخـــاتمـــة:-

تناولت الدرا سة الحكم الصالح كمفهوم سيا سي من الناحية الاكاديمية وذلك من خلال عرض موجز لعدد من الادبيات في مجال علم الـ سيا سية وتو صلت الدرا سة إلى تعريف إجرائى مفاده الكيفية الانجع التي ي شترك في ادائها كافة التنظيمات والمؤ س سات والذي يكفل تكافؤ الفرص والتمكين والم ساواة، وي سمح بالتدفق الحر للمعلومات ويخ ضع فيه كافة أفراد المجتمع باختلاف صفاتهم للمساءلة بغية تحقيق الصالح العام، إن تحقيق الحكم الصالح وفق ما تقتضيه الدرا سة ي ستوجب وجود مؤ شرات قيمية لكى نطلق بأن على دولة ما بأنها تتمتع بحكم صالح تلك القيم تج سدت في قيمة المواطنة الروح المدنية وقيمة الـ سماح الـ سيا سي وقيمة الانتماء الـ سيا سي، فهذه القيم تمثل البناء الا ساس للحكم الصالح لاى مجتمع سيا سى دون النظر إلى نوعية الحكم سواء أكان ملكيًا أم جمهوريًا أم ديمقراطى.

النتائج والتوصيات:-

1-إن للحكم الـ صالح مقومات ثقافية كالمواطنة والروح المدنية والـ سماح الـ سيا سي والانتماء السياسي.

2-هذه المقومات الثقافة تربط ارتباطًا وثيقًا مع بع ضها البعض، بحيث إن وجد خلل في احدها سيؤدى بطبيعة الحال إلى اختلال بالقيم السياسية.

3-القيم الـ سيا سية المكونة للحكم الـ صالح تـ ستوجب أولًا وقبل كل شئ، أن تكون داخل وعى المواطنين ومن ضمن مكوناتهم التقافية.

4-أن تجدر تلك القيم الـ سيا سية داخل وعي المواطنين سيؤدى بطبيعة الحال إلى خلق مواطنين عارفين بحقوقهم وواجباتهم، قابلين للتنوع التقافى فيما بينهم، مجتمعًا حضاريًا متدمينًا.

التوصيات :-

1-توصي الدراسة في المقام الاول النظام السياسي بالعمل على تجدير هذه القيم السياسية داخل وعى المواطنين.

2-توصى الدراسة القائمين على قنوات التنشئة في المجتمع العمل على بث هذه القيم السياسية داخل قنواتها لكي يتشربها.

3-توصى الدراسة المراكز البحتية على اقامة ندوات ومحاضرات ومجلات توعوية داخل شرائح المجتمع المختلفة.

4-توصى الدراسة وحدة المناهج بوزرات التعليم العالى والمتوسط والتقنى تضمن هذه القيم داخل الكتب التي تعنى بالتقافة السياسية بشكل خاصة، وتلك التي تعنى بالتنشية الاجتماعية بشكل عام.

المراجع:-

الاطروحات:-

رومان، عدلي. المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر : دراسة في التسامح السياسي لدى النخبة السياسية من 1982 - 1993 . رسالة دكتوراه غير منشورة 2000.

سالمان، محمد . مفهوم شؤون الدولة والمجتمع، تمهيدي دكتورة، جامعة القاهرة، 2000 .

الكتب:-

إيبر لي، دون إي، بناء مجتمع من المواطنين. ترجمة هشام عبدالله، عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، 2003.

الجداري، عمران محمد المرغني، الثورة الليبية....الواقع والطموح في بناء الدولة، عمان: دار الزهران للنشر والتوزيع،2019.

الامم المتحدة، الاعلان العالمي لحقوق الانسان، ضمن الوثيقة الدولية لحقوق الانسان، نيويورك، 1981.

ثورو، لستر، مستقبل الرأسمالية. ترجمة عزيز سباهي، بيروت: دار المدى للثقافة والنشر، 1998.

داو سون، رتشارد، وآخرون، التنشئة السياسية، ترجمة مصطفى خشيم، محمد زاهي المغيربي، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1990.

ديلو، ستيفن ، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة علا أبوزيد، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة ، 2003.

ريان، فوت، النسوية والمواطنة، ترجمة ترجمة أيمن بكر سمر الشيشكلي . القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة ، 1998.

سباين، جورج، تطور الفكر السياسي، ترجمة حسن جلال الروسي، القاهرة: دار المعارف،1971.

سون، رتشارد داو ، وآخرون، التنشئة السياسية، ترجمة مصطفى خشيم، محمد زاهي المغيربي، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1990.

عبدالوهاب، طارق ، دراسة نفسية بين المشاركين وغير المشاركين سياسياً (سيكولوجيا المشاركة السياسية)، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 1999.

طه، فرج، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، الكويت: دار سعد صباح، 1993.

مرقس، سمير، المواطنة المصرية بين حبرة الداخل الوطنية وصيغ الخارج الكوزموبولية المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية.

مصطفي، نادية واخرون، دوائر الانتماء وتأصيل الهوية، القاهرة: دار البشير للتقافة والعلوم،2013.

منصور، حسن ، الانتماء والاغتراب، الرياض: دار جرش، 1989، ص 145.

مليكه، لويس، سيكولوجيا الجماعة والقيادة الجزء الاول، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1989.

هرست، بول، طومبسون، جراهام.ما العولمة، ترجمة فالح عبدالجبار، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،2001 .

.الدوريات:-

الكراسنة، سميح ، وآخرون، الانتماء والولاء الوطني في الكتاب والسنة، المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية، العدد(2)، 2010.

شعراوي، سلوى، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع، إشكالية نظرية، المستقبل العربي. نوفمبر، 1999.

نادر، فرجاني، الحكم الصالح: رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية، المستقبل العربي، 256 ،6، 2000.

رومان، هويدا عدلي، حول مفهوم التسامح السياسي، مجلة الديمقراطية، العدد الثاني (صيف / 2000).

أبو عامود، محمد. الوظائف الجديدة للدولة في عصر العولمة . مجلة الديمقراطية . العدد الثالث الصف 2001، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.

فتحي، سيد فرج، الحوار المتمدن، المجتمع المدني، العدد 1588،(2006 / 6).

مسرة، انطوان، الأمن الإنساني : عناصر استراتيجة معاصرة للتسامح . المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 11، أبريل 2006 .

كريم، حسن، الفساد و الحكم الصالح في البلدان العربية، المستقبل العربي. العدد 309، نوفمبر 11، 2004.

الانجليزى

.Encyclopaedia Britannica , inc.,the new encyclopaedia ,32 vol., 15 th ed., p.332

Shills, e, the virtue of . civil society , government and apposition , vol . 26 , no ..1,winter 1991,p7